اقتصاد

10 عقود عراقية لاستغلال الغاز

بغداد ـ **أحمد عيد**

قال المتحدث باسم وزارة النفط العراقية، عاصم جهاد، إن الوزارة وقعت عشرة عقود مع شركات عالمية في 13 موقعاً للنفط والغاز، في محافظات وسط وجنوب العراق، لاستثمار الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط. وأضاف جهاد في تصريح خاص لـ«العربي الجديد» أن الوزارة تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز، والحد من عمليات الاستيراد التي كلفت الدولة مبالغ مالية طائلة على مدى سنوات طويلة، لغرض تجهيز محطات الكهرباء والحد من مشكلة الانقطاع المتواصل في الكهرباء. وأشار إلى أن الطريق الآن أصبح ممهداً للشركات الاستثمارية التي أحيلت عليها عقود استثمار الغاز المصاحب لعمليات الاستخراج النفطي، فضلاً عن استثمار الحقول الغازية، للمساهمة الفاعلة مع الجهود الوطنية في عمليات استثمار الغاز. ولفت إلى أن تأمين 65% من الحاجة الكلية إلى الغاز الطبيعي في العراق ساهم في تشغيل المحطات الكهربائية، والعمل متواصل من أجل الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الكلي. وأكد أن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز لسدّ متطلبات إنتاج الطاقة الكهربائية، يحتاج إلى مزيد من الوقت، مبيناً أن العام 2028، سيشهد تحقيق إنتاج عالٍ قد يصل إلى مرحلة الاكتفاء، بعد إتمام تنفيذ مشاريع عملاقة لاستثمار الغاز.

أعلنت وزارة النفط العراقية في بيان لها، ارتفاع معدل تجهيز الطاقة الكهربائية من محطات كهرباء «الدبس» و«كركوك» في محافظة كركوك ومحطة الموصل الغازية في محافظة نينوى (شمال العراق) إلى 170 ميغاواط، وذلك بإضافة 50 مليون قدم مكعب قياسي من غاز الشمال.

وقال الخبير في مجال الطاقة، كوفند شيرواني، لـ«العربي الجديد» إن وزارة الكهرباء تسعى لتقليل حرق الغاز المصاحب للنفط في العديد من الحقول وسط وجنوب العراق، وإن توقف حرق الغاز واستثماره بالكامل فيحتاج إلى فترة زمنية تصل إلى خمس سنوات مع العمل المستمر.

وأشار شيرواني إلى أهمية استثمار الغاز الطبيعي والمصاحب، بسبب قلة التكاليف المالية وأقل ضرراً على البيئة من بقية أنواع الوقود التي يتم من خلالها تشغيل محطات الكهرباء في العراق، كما أنها توفر حوالي 5 مليارات دولار سنوياً توجه إلى الاستيراد يمكن استثمارها في مجالات أخرى. ولفت إلى أن العائق الرئيسي في استثمار الغاز المصاحب، هو التركيز على زيادة إنتاج النفط من دون الاهتمام باستثمار الغاز الذي يعد أحد أهم أنواع الوقود في العالم خاصة بعد تراجع إمدادات تجهيز الغاز الروسي. وشدد شيرواني على أهمية استثمار الغاز، لأنه مصدر طاقة يوفر عوائد اقتصادية عالية تمكن العراق من تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو تصدير الغاز ليعتبر مصدر دخل قومياً إضافياً للاقتصاد العراقي.

وأضاف أن العراق يمتلك احتياطياً كبيراً من الغاز الطبيعي يصل إلى 132 تريليون قدم مكعب، مما يجعله في المرتبة 13 على مستوى العالم، وهذا يؤهله إلى مرحلة الاكتفاء والتوجه نحو تصدير الغاز أسوة بالنفط وبقية الصادرات لتحقق إضافة كبيرة إلى موازنة الدولة العراقية.

متجر ذهب في مدينة ليانيونقانغ الصينية، 9 إبريل/نيسان 2024 (Getty)

رهان عالمي على الذهب

قفزت رهانات مديري الأموال حول العالم على الذهب إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من أربع سنوات، وسط توقعات بتيسير نقدي أقرب وأكبر من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي) لدعم الاقتصاد. وأظهرت بيانات الحكومة الأميركية الأسبوعية الصادرة، يوم الجمعة الماضي، أن صناديق التحوط وكبار المضاربين، عززوا صافي مراكز الشراء في الذهب بنسبة 7,8% إلى 236749 عقداً في 20 أغسطس/آب الجاري، وهو أعلى مستوى منذ أوائل 2020. ووصل سعر المعدن النفيس إلى أعلى مستوياته على الإطلاق عند 2531,75 دولار للأونصة (الأوقية) يوم الثلاثاء الماضي، بعد أن تجاوز عتبة 2500 دولار للمرة الأولى هذا الشهر، وسط توقعات متزايدة بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي يقترب من خفض أسعار الفائدة. وعادة ما يستفيد سعر السبائك التي لا تدر فائدة على حيازتها من أسعار الفائدة المنخفضة.

ضعف الاستهلاك في الصين يعرقل سوق الأسهم

بكين ـ **العربي الجديد**

أبلغت أكبر الشركات الاستهلاكية في الصين، واحدة تلو الأخرى عن انخفاض في الإيرادات، مما يضعف آمال تعافي سوق الأسهم. فبدلاً من حدوث انتعاش، يتجه مؤشر «إم إس سي آي» الصيني للسلع الاستهلاكية الأساسية نحو تسجيل أكبر انخفاض في المبيعات خلال عامين على الأقل، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس السبت.

وقادت شركات التكنولوجيا الكبرى، مثل مجموعة «علي بابا»، و«كوايشو تكنولوجي»، حالة الإحباط، بينما خفضت شركات التجزئة، بما في ذلك «لي نينغ»، توجيهاتها بشأن نمو الإيرادات المستقبلي. وتشير نتائج موسم الأرباح الأخير إلى أن انخفاض الأسهم بنسبة 11% منذ مايو/أيار الماضي سيستمر، في ظل عدم وجود إشارات تُذكر على أن الحكومة قادرة على استعادة ثقة المستهلكين. وينتظر المستثمرون الآن نتائج شركات بارزة مثل شركة صناعة السيارات «بي واي دي»، وشركة السفر عبر الإنترنت «تريب دوت كوم». وقالت جوهي آن، كبيرة مسؤولي الاستثمار في شركة «ميراي أسيت غلوبال إنفستمنتس» في هونغ كونغ، إن «موسم النتائج الأخير أكد أن الطلب المحلي ضعيف للغاية مرة أخرى». وذكرت أنه حتى ما يخص تجار التجزئة عبر الإنترنت الذين ظلت أرباحهم صامدة، فإن ذلك يرجع أساساً إلى «جهود توفير التكاليف أكثر من مفاجآت الإيرادات».

لم يكن من المفترض أن يكون هذا هو ما حدث عندما عاد المستثمرون إلى الأسهم الصينية في الربع الثاني على أمل أن ينتعش الاقتصاد وأن تحقق الشركات أرباحاً. ومع تدهور المعنويات، ركز المشاركون في السوق على الأداء الفاتر لإيرادات الشركات أو توقعاتها بدلاً من نمو الأرباح، وهي علامة على أن الطلب الاستهلاكي أصبح مصدر قلق كبير.

وانخفض سهم «تينسنت» العاملة في التكنولوجيا بنسبة 1,4% بعد أن حققت الشركة نمواً قوياً في الأرباح، لكنها حذرت من أن ضعف الاستهلاك يؤثر على قسم التكنولوجيا المالية وقسم الخدمات السحابية العملاق. وتراجع سهم محرك البحث «بايدو» بما يصل إلى 7% في هونغ كونغ، بعد أن أعلنت الشركة إيرادات أضعف من المتوقع على الرغم من توسع الأرباح. بدلاً من ذلك، اختار المستثمرون الالتفاف حول الشركات التي تمكنت من تقديم أداء متميز، مثل «تشاومي» للهواتف الذكية، التي ارتفعت أسهمها بأكثر من 8% فور إعلان أرباحها.

أخبار

تراجع إنتاج السيارات الكورية

أظهرت بيانات صادرة عن الجمعية الكورية للسيارات والتنقل، أمس السبت، أن إنتاج السيارات انخفض بأكثر من 17% على أساس سنوي في يوليو/تموز الماضي، بسبب ضعف الطلب المحلي والإضرابات الجزئية في بعض الشركات.

وفقاً للجمعية، بلغ إجمالي حجم

إنتاج خمس شركات سيارات الشهر الماضي 290 ألفاً و910 وحدات. وتعد هذه المرة الأولى التي ينخفض فيها حجم الإنتاج إلى أقل من 300 ألف وحدة منذ أغسطس/آب 2022، عندما بلغ إجمالي الإنتاج 284 ألفاً و704 وحدات، بحسب البيانات التي أوردتها وكالة يونهاب الكورية. وأمّا ما يخص كل شركة على حدة، فقد انخفض إنتاج هيونداي موتور بنسبة 16,5% إلى 128 ألفاً و961 وحدة، وكيا بنسبة 6,5% إلى 126 ألفاً و598 وحدة.

تداولات نشطة لبورصة مسقط

ارتفعت قيمة التداول في بورصة مسقط، الأسبوع الماضي، إلى 9,5 ملايين ريال (24,7 مليون دولار) مقابل 8,5 ملايين ريال في الأسبوع الذي سبقه مسجلة صعوداً بنسبة 12,4%، مستفيدة من إقبال المستثمرين على أسهم الشركات القيادية وسوق السندات والصكوك. وسجلت تداولات سوق السندات والصكوك صعوداً لافتاً متجاوزة 775 ألف ريال مقابل 169 ألف ريال عُماني في الأسبوع الذي سبقه، وأظهرت تداولات الأسبوع الماضي أيضاً اهتمام المستثمرين بأسهم عدد من الشركات القيادية، مثل بنك مسقط وأوكيو لشبكات الغاز وبنك نزوى وعمانتل وأبراج لخدمات الطاقة التي جاءت في مقدمة الشركات الأكثر تداولاً من حيث قيمة التداول مستحوذة على 68% من إجمالي قيمة التداول، وفق بيانات السوق التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس السبت.

أميركا تعيد ملء مخزون النفط

اشترت الولايات المتحدة ما يقرب من 2,5 مليون برميل من النفط للمساعدة في إعادة ملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي بعد أكبر عملية سحب على الإطلاق من احتياطي الطوارئ في عام 2022. وقالت وزارة الطاقة الأميركية في بيان لها، إنه سيتم تسليم حوالي 800 ألف برميل شهرياً من النفط الخام عالي الكبريت نسبياً، إلى موقع الاحتياطي في «برايان ماوند» بولاية تكساس من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار من العام المقبل. وأضافت أن التعاقد لشراء نفط بقيمة تزيد عن 180,3 مليون دولار منح لشركة «ماكواري كوموديتيز تريدينغ». وكانت وزارة الطاقة قد أعلنت في 12 أغسطس/آب الجاري أنها تعتزم شراء ما يصل إلى 6 ملايين برميل بمعدل مليوني برميل شهرياً من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار.

مال وسياسة

أزمة «المركزي الليبي» تربك أسواق تونس

يربك الصراع الدائر في ليبيا حالياً على إدارة المصرف المركزي، أسواق تونس التي يرتبط فاعلون فيها بتعاملات مالية مع بنوك ومؤسسات تجارية ليبية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تطاول شظايا أزمة مصرف ليبيا المركزي، قطاع الأعمال في تونس، وسط قلق من تعثر جديد للمبادلات التجارية بين البلدين، نتيجة ارتباط عمل المصارف التونسية الليبية المشتركة التي تسير القسط الأكبر من العمليات الاقتصادية في الاتجاهين.

ويخيم الانقسام بين الأطراف السياسية في ليبيا على تعيين إدارة جديدة للمصرف المركزي برئاسة محمد عبد السلام الشكري، إذ رفض مجلس النواب والأعلى للدولة الليبيان، قرار المجلس الرئاسي تكليف الشكري إدارة المصرف، وتطور الأمر أخيراً إلى تحشيدات عسكرية في طرابلس بين أطراف تسعى لتمكين الشكري من منصبه، وبين مجموعات أخرى تعارض ذلك وتناصر بقاء المحافظ الحالي الصديق الكبير، وسط مخاوف من توقف أنشطة المصرف الذي يشهد أيضاً انقساماً بين موظفيه.

وتلقى أزمة «المركزي الليبي» ردود فعل لدى قطاع الأعمال التونسي نظراً إلى أهمية السوق الليبية عند طيف واسع من المصنعين والمصدرين في تونس. ولا يخفي رئيس مجلس الأعمال التونسي الليبي عبد الحفيظ السكروفي، قلقه من استمرار الأزمة وتأثيراتها على المبادلات الاقتصادية بين البلدين، مؤكداً في تصريح خاص لـ«العربي الجديد» أن الاعتمادات المستندية المفتوحة لدى البنوك لتسيير صفقات تجارية متوقفة منذ بداية أزمة مصرف ليبيا المركزي.

والاعتماد المستندي هو إجراء أساسي لتنفيذ عمليات التجارة الدولية، وهو بمثابة رسالة تعهّد صادرة عن البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب أحد زبائنه المستوردين يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ أو قبول سحوبات لصالح المستفيد. ويسّر الليبيون عملياتهم التجارية في الغالب عبر البنوك ذات رأس المال المشترك التونسي الليبي أو البنوك غير المقيمة، ومنها مصرف شمال أفريقيا الدولي، والبنك التونسي الليبي.

وقال السكروفي إن «تأخر صرف الموازنة الليبية وتتالي الأزمات يمكن أن يعرقل أهداف زيادة المعاملات الاقتصادية بين البلدين وبلوغ هدف المليار دولار من المبادلات التجارية سنوياً، الذي يسعى قطاع الأعمال إلى تحقيقه على المدى القريب».

ويؤكد رئيس مجلس الأعمال التونسي الليبي، أن انسيابية السلع والأفراد بين تونس وليبيا تحسنت في الفترة الأخيرة بعد إعادة فتح معبر رأس الجدير الحدودي وتهيئته بعد فترة إغلاق استمرت أكثر من ثلاثة أشهر. وقال إن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تقتضي إزالة كلّ العراقيل بما في ذلك المتعلقة بحركة الأموال بين البلدين، مشدداً على ضرورة رفع القيود على حركة الأموال للأنشطة التجارية التي تتم عبر الحدود البرية.

والشهر الماضي أعيد فتح معبر رأس جدير الحدودي بين تونس وليبيا عقب توقيع اتفاق بين البلدين على تسهيل حركة العبور والمسافرين وتعزيز المعبر بأجهزة التفتيش اللازمة، بعد أن أغلقته السلطات الليبية بسبب اشتباكات مسلحة بين قوات مسلحة محلية.

وأشار الخبير المختص في الشأن الليبي مصطفى عبد الكبير، إلى أن المعاملات التجارية بين البلدين في السوق الموازية ليست في منأى بدورها عن تداعيات أزمة مصرف ليبيا المركزي الليبي، لافتاً إلى أن تراجع قيمة الدينار الليبي يضرّ بالتجار.

وأفاد عبد الكبير في تصريح لـ«العربي الجديد» بأن عدم التزام الدولة الليبية بسداد مستحقات السلع الموردة يقلص عرض مواد تجارية مهمة تعتمد عليها السوق الموازية ويعرقل التبادل التجاري غير الرسمي بين البلدين. وقال إن عدم استقرار سعر الصرف يضر أيضاً بصغار التجار ويربك انسيابية السلع بين البلدين، مؤكداً أن التقارب بين سعري صرف الدينار التونسي والليبي ينعش الحركية التجارية ويحد من قلق المتعاملين في السوق الموازية.

وتتطلع سلطات البلدين إلى الارتقاء بالمبادلات التجارية إلى مليار دولار سنوياً على المدى القريب، من خلال تكثيف التعاون بين الغرف الاقتصادية المشتركة وإزالة القيود بالكامل. وشهد حجم التبادل التجاري بين البلدين تطوراً إيجابياً، بعد زيادتها بنسبة 10,8% 2023، مقارنة بالعام السابق له، لتصل إلى نحو 1,07 مليار دولار مقابل 972 مليون دولار، كما قفزت التبادلات بنسبة 38% في 2022 مقارنة بعام 2021 الذي سجل 702 مليون دولار.

وتشمل أهم المنتجات التونسية المصدرة إلى ليبيا خلال العام 2023، المنتجات الغذائية والصناعية مثل الإسمنت والزيوت النباتية والعجين الغذائي وثاني فوسفات الأمونيا، وبعض المنتجات المعدنية والمحولات الكهربائية، بينما تتمثل أهم الواردات التونسية من ليبيا في منتجات الكيروسين والبيوتان والكبريت ومنتجات من الحديد والصلب وبعض المنتجات الصناعية الأخرى.

ليبيون يجرون معاملات في أحد بنوك العاصمة طرابلس (فرانس برس)

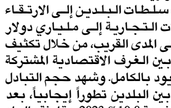

%10,8

زادت التبادلات التجارية بين تونس وليبيا بنسبة 10,8% العام الماضي، لتصل إلى نحو 1,07 مليار دولار، مقابل 972 مليون دولار في 2022، فيما يتطلع البلدان إلى نمو التبادلات بشكل أكبر.

الأردن

تعديلات على قانون العمل تقلق حقوقيين

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تثير تعديلات على قانون العمل في الأردن قلق مدافعين عن حقوق العمال، محذرين من أن بعض المقترحات التي جرى الكشف عنها تسمح بالاستغناء عن العمال لأسباب قد لا تبدو منطقية. وأعلنت الحكومة الأردنية، الأسبوع الماضي، أنها ستجري تعديلات واسعة على قانون العمل، بعد مشاورات مع القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة، بهدف تعزيز فرص العمل أمام المرأة. لكن التعديلات المقترحة تتضمن نصوصاً تعطي صاحب العمل الحق في تقليص حجم العمل لديه في حال تعرضه لظروف اقتصادية أو فنية، ما يتيح فصل العمال والاستغناء عنهم. ووفقاً لما أعلنته وزيرة العمل الأردنية ناديا الروابدة في تصريحات صحافية، فإن التعديلات على القانون تسمح لصاحب العمل الذي تقتضي ظروفه الاقتصادية أو الفنية تقليص حجم العمل أو استبدال نظام إنتاج بآخر أو التوقف نهائياً عن العمل بـ«إنهاء عقود عمل ما لا يزيد على 15% من عدد العاملين لديه وفرة واحدة فقط في السنة شريطة إبلاغ الوزارة بذلك. وقالت الوزيرة إنه في حال قرر صاحب العمل إنهاء عقود عمل ما يزيد على (15%) من عدد العاملين لديه أو إنهاء عقود كافة العاملين، عليه تقديم طلب بذلك إلى لجنة يشكلها الوزير، وعلى صاحب العمل الالتزام بعدم التمييز بين العاملين عند إنهاء عقود عملهم بأي شكل من الأشكال على أساس الجنس أو الدين أو الجنسية أو العرق أو اللغة. وأشارت إلى أن التعديلات تساهم في تعزيز دخول المرأة سوق العمل، وزيادة نسبة مشاركتها الاقتصادية وتمكينها من خلال زيادة إجازة الأمومة وحظر إنهاء خدمات الحامل، وتعزز دور الوزارة في تنظيم شؤون العمالة غير الأردنية في سوق العمل.

وقال رئيس المرصد العمالي الأردني أحمد عوض، لـ«العربي الجديد»، إن بعض التعديلات على قانون العمل ايجابية وتعالج تشوهات مهمة في سوق العمل حالياً، خاصة ما يتعلق بالمرأة كزيادة إجازة الأمومة ومنع فصلها من العمل لأسباب تتعلق بالحمل ونحو ذلك، «إلا أن هناك بنوداً في غاية الخطورة تتيح لصاحب العمل فصل العمال بسهولة متذرعاً بأسباب اقتصادية وفنية». وأضاف عوض أن «هناك معالجات قانونية بالأصل في حالات توقف المنشأة عن العمل، لكن الأسباب الفنية فضفاضة، ومعظم الشركات تستبدل خطوط إنتاج بأخرى أكثر تطوراً وتكنولوجية، ولا نريد أن يكون ذلك على حساب العمال، ووضع مصيرهم في يد صاحب العمل للاستغناء عنهم متى شاء وتحت غطاء قانوني». وأكد ضرورة إعطاء مزيد من الوقت للاستماع إلى ما يكفي من الآراء لتعديل القانون، خاصة ما يتعلق بحالات فصل العمال وإنهاء عقودهم، وذلك لحمايتهم من حالات الفصل التعسفي، وما قد يمارس عليهم من تهديدات وضغوط وأوضاع نفسية وعدم استقرار وظيفي مهما كانت مدة عملهم. وزيرة العمل قالت إن التعديلات نصت على إصدار نظام يُحدد الحالات التي يعتبر فيها إنهاء خدمة العامل فصلاً تعسفياً ومخالفاً لأحكام القانون وتحديد استحقاقاته وحقوقه، ونصت أيضاً على أنه إذا كان عقد العمل لمدة محدودة، فإنه ينتهي من تلقاء نفسه بانتهاء مدته، فإذا استمر طرفاه في تنفيذه بعد انقضاء مدته، اعتبر ذلك تجديداً له لمدة مماثلة.

وأشارت إلى أن التعديلات تحدد الحالات التي يجوز لصاحب العمل فصل العامل من دون إشعار ليصبح نص الفقرة على النحو التالي: «إذا اعتدى العامل على صاحب العمل أو المدير المسؤول أو أحد رؤسائه أو أي عامل أو على أي شخص آخر أثناء العمل أو بسببه أو بالضرب أو التحقير أو بأي شكل من أشكال الاعتداء الجنسي أو التحرش الجنسي المعاقب عليه بموجب أحكام التشريعات النافذة». وتضمن مشروع القانون المعدل تعديلات لتعزيز دور وزارة العمل في تنظيم شؤون العمالة غير الأردنية، ومنها إلزام العامل غير الأردني بإصدار تصريح عمل. كما تضمنت «منع تخفيض العقوبات المنصوص عليها بحق صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل عمالة غير اردنية مخالفة لأحكام القانون».

سوق في عمّان (فرانس برس)

تقارير عربية

اليمن

النفط يشعل احتجاجات قبلية في حضرموت

عدن ـ **فاروق الكمالي**

استبق تحالف قبلي في محافظة حضرموت الكهرباء بالمازوت اللازم للتشغيل. يأتي بمحافظة شبوة على البحر العربي جنوب شرقي البلاد، لكن تعثر اتفاق التهدئة جهود حكومية لاستئناف تصدير النفط. الاقتصادي الأخير لوقف التصعيد المصرفي وقالت مصادر حكومية لـ«العربي الجديد» (بين الحكومة الشرعية وسلطات الحوثيين) ان شحنة أولى من النفط الخام تقدر بنحو أعاق التصدير، وجاءت احتجاجات قبائل ثلاثة ملايين برميل كانت جاهزة للتصدير حضرموت لتزيد من تعقد الملف، وتعيد من ميناء الضبة النفطي وميناء النشيمة احتجاجات قبائل حضرموت التذكير بأجتياح جماعة الحوثيين العاصمة صنعاء، بعد اعتصام على أطراف العاصمة، للمطالبة بتخفيض زيادة أسعار المشتقات النفطية بواقع 500 ريال فرضتها حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي آنذاك التزاماً بشروط صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة نصف مليار دولار. وتمضي قبائل حضرموت على خطى جماعة الحوثيين، وفق مراقبين، وانتقلت من مجرّد المطالبة السلمية بحصة من عوائد النفط إلى تجنيد مئات الشباب وإقامة معسكرات تدريب، والتهديد باستخدام قوّة السلاح للسيطرة على شركات إنتاج الخام والمعدات والمنشآت الخاصة باستخراج الخام ونقله وتصديره. وحذّر ما يعرف من «الإقدام على أي تصرف بنفط حضرموت أو تصديره أو تسويقه إلا بعد تثبيت مكانة المحافظة وضمان حقوقها بما يرتضيه أهلها»، معتبراً أن «المخزون النفطي الحالي في خزانات ميناء الضبة والمسيلة حق من حقوق حضرموت ولا تنازل عنه، على أن تسخر كامل قيمته لشراء طاقة كهربائية للمحافظة، وأن يجرى مستقبلاً تكرير النفط وتحويله للاستهلاك المحلي.

ولا يمتلك اليمن مصافي لتكرير الخام بعد تراجع طاقة مصفاة عدن في تكرير النفط من 150 ألفاً إلى 50 ألف برميل يومياً منذ بداية الحرب، وتعمل مصفاة تكرير النفط في محافظة مأرب شرقي البلاد بطاقة محدودة لا تتجاوز 10 آلاف برميل يومياً. وأعلن محافظ حضرموت مبخوت بن ماضي، في الثامن من أغسطس/آب الجاري، عن إنجاز 80% من مشروع مصفاة لإنتاج المازوت شرعت السلطة المحلية في إنشائها في حضرموت منذ عشرين شهراً، وقال إنها ستسهم في ضمان استدامة توفير المحروقات من مادة المازوت لتشغيل محطات كهرباء المحافظة.

وقال المحلل الاقتصادي عبد الواحد العويلي إنه تمكن معالجة مشكلة تكرير النفط، موضحاً لـ«العربي الجديد» أن الحكومة تستطيع شراء مصفاة نفط جاهزة بقيمة لا تتجاوز 100 ألف دولار وتعمل على تكرير 20 ألف برميل يومياً».

وقال العويلي وهو مسؤول سابق في شركة صافر المحلية لإنتاج النفط: «اليمن يستورد مشتقات نفطية من الخارج بقيمة 3,4 مليارات دولار سنوياً، ويصدر نفطاً خاماً في أحسن الأحوال بقيمة 1,5 مليار دولار، وبالتالي يدفع البلد ضعف النفط المصدر من أجل تغطية فاتورة واردات الوقود»، معرباً عن تأييده توجيه الإنتاج إلى الاستهلاك المحلي. وأضاف: «من خلال استخدام النفط للاستهلاك المحلي، تتحرر الحكومة من عبء تغطية فاتورة واردات الوقود لتشغيل محطات التوليد، فضلاً عن توفير عملة صعبة كانت تذهب لشراء مازوت محطات الطاقة».

ولاقت مطالب حلف قبائل حضرموت تأييداً من قطاع واسع من أبناء المحافظة. ويأتي تصعيد قبائل حضرموت في وقت تعاني فيه الحكومة أزمة مالية حادة، وتعجز عن تغطية الالتزامات المالية الأساسية المتمثلة في دفع الرواتب وتوفير الخدمات العامة، وفي صدارتها خدمة الكهرباء التي تشهد تدهوراً منذ دخول فصل الصيف، وارتفعت عدد ساعات انقطاع التيار إلى 12 ساعة يومياً. في المقابل، تبدو مطالب قبائل حضرموت غير منطقية في نظر خبراء في البترول. وقال الباحث في هيئة استكشاف وإنتاج النفط لبيب ناشر إن تحويل النفط للاستهلاك المحلي يصطدم بعدم وجود طاقة استيعابية لتكرير الخام، فضلاً عن اتفاقيات التشغيل التي تمنح شركات الإنتاج نسبة كبيرة من عائدات التصدير.

وأضاف ناشر لـ«العربي الجديد» أن «مصفاة عدن خارج الخدمة تقريباً، ومصفاة مأرب في أفضل حالاتها كانت تصفي فقط عشرة آلاف برميل، الآن الإنتاج أقل بالتأكيد، لكي يُصفّى نفط حضرموت لا بد من نقله إلى عدن، ولكن قبلها تنبغي إعادة تأهيل مصفاة عدن».

وقال: «أعتقد أن ما تفعله قبائل حضرموت هو ردة فعل على إصرار الحكومة على استئناف تصدير النفط، لكن تغيب عن هذا التصرف دراسة علمية واقتصادية عن إمكانية تحقيق تلك المطالب، تصدير النفط يعود بالنفع للحكومة والشركات المنتجة، أما أي شيء آخر غير ذلك فقد يساعد في تلبية الخدمات للداخل، ولكن لن يغطي كلفة الإنتاج للشركات النفطية».

سائقون ينتظرون في طوابير لتزويد سياراتهم بالوقود في عدن (الأناضول)

الخليج

فرص للتعدين وسط صراعات أميركا والصين

مسقط ـ **كريم رمضان**

بات وقوف سفينة شحن عملاقة محملة بآلاف الأطنان من المعادن مشهداً مألوفاً في موانئ دول الخليج العربي مؤخراً، وجسّد تحولاً واضحاً في استثمار دول مجلس التعاون مبالغ كبيرة في تطوير قطاع التعدين لديها مستفيدة في ذلك من ثروات النفط والغاز، وسط توقعات بتعزيز مكانتها في سوق التعدين العالمي، مستفيدة في ذلك من الحرب التجارية الدائرة بين الولايات المتحدة والصين.

وشهدت استثمارات دول الخليج في قطاع التعدين قفزة بنسبة 215% خلال العامين الماضيين، مع توقعات بمضاعفة هذه الاستثمارات 7 مرات بحلول عام 2030، وفقاً لدراسة أجرتها شركة «ديلويت» للاستشارات أخيراً. وكانت دراسة نشرتها مؤسسة «راند» الأميركية للأبحاث في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، قد أشارت إلى أن دول الخليج تسعى للاستفادة من التناقضات الجيوسياسية والاقتصادية القائمة في العالم، متخذة من التجربة التركية في إقامة علاقات متوازنة مع القوى العالمية نموذجاً لاستراتيجياتها المستقبلية في مجال الطاقة والتعدين.

وفي هذا الإطار، يشير الخبير في الاقتصاد الدولي، رائد المصري، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى تعاظم طموح دول الخليج في مجال التعدين مؤخراً، مع توسع ملحوظ في الاستثمارات، لافتاً إلى أن استثمارات قطر الضخمة على سبيل المثال جرت بالتعاون مع بنك التنمية الأميركي. ومن شأن هذا التعاون أن يحشد استثمارات كبيرة لتقليص الفجوة الصيني في هذا القطاع، بحسب المصري، الذي نوه إلى أن خطط التعدين في الخليج تحظى بدعم استثماري أيضا من السعودية والإمارات. وتتماشى هذه الخطط مع استراتيجيات انتقال الطاقة إقليمياً ودولياً، مع التركيز على التعاون مع الولايات المتحدة كأساس لهذه الاستثمارات، بحسب المصري. لافتا إلى أن الولايات المتحدة تعول على قطاع التعدين في الخليج العربي لإضعاف النفوذ والهيمنة الصينية التي استحوذت على حصة كبيرة من هذا السوق. وفي هذا الإطار، تسعى واشنطن إلى إقناع الأطراف الكبرى في المنطقة على مستوى الطاقة، خاصة السعودية وقطر والإمارات، بضخ استثمارات ضخمة وتوسيع نشاطاتها في هذا المجال.

ويشير الخبير الاقتصادي إلى أن هذه الخطط تتوافق مع رغبة الدول الخليجية في حجز موقع مهم لها في سوق التعدين العالمي، منوها إلى أن الاستثمارات القطرية والسعودية حفزت السعي العالمي نحو توفير المعادن اللازمة لإنتاج السيارات الكهربائية والبطاريات والليثيوم وغيرها. ويؤكد المصري أن هذا النمو والازدهار في قطاع التعدين يمنح دول الخليج مكانة اقتصادية وتجارية مهمة، كما يتيح لهذه الدول الاستفادة من الصراع الأميركي الصيني على هذه الموارد، مع إمكانية مضاعفة الاستثمارات بحوالي سبع مرات. ويرى أن الحرب التجارية بين واشنطن وبكين، المرشحة للتصاعد مع احتمال عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، قد تفسح المجال أمام دول الخليج لتوسيع نشاطاتها والاستفادة من ضخ الاستثمارات على المستوى العالمي، مؤكدا أن محاولات الولايات المتحدة لتقليص الاستحواذ الصيني على عمليات تعدين العناصر الأرضية ستفتح مساحة كبيرة لدول الخليج للاستفادة من هذا الوضع.

بدوره، يرى الخبير الاقتصادي مصطفى يوسف، أن دول الخليج يمكنها الاستفادة من التناقضات الجيوسياسية والاقتصادية القائمة في العالم كاستراتيجية فعالة للتنمية والتقدم، لكن مع الحفاظ على توازنات في العلاقات التجارية والاقتصادية مع مختلف الدول. ويلفت إلى أن الشركات الصينية في مجال التعدين تعد من أفضل الشركات في العالم حالياً، ومن مصلحة دول الخليج التعاون مع الصين وروسيا، محذراً من الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى تبعية وضعف في الموقف الاستراتيجي لدول الخليج في العقود الماضية. وفي مجال نقل التكنولوجيا، يشدد يوسف على أهمية الاتفاق مع شركات التعدين والشركاء التجاريين على نقل المعرفة، ويستشهد بنجاح تركيا في استخراج الغاز باستخدام شركات تركية بالكامل، بعد أن تمكنت من نقل التكنولوجيا وتدريب كوادرها الوطنية. ويلفت إلى أهمية الاستفادة من الصراعات والخلافات بين الولايات المتحدة والصين وروسيا على المستويين التجاري والجيوسياسي، مشيراً إلى مبادرات مثل «أوبك+» و«بريكس+» كأمثلة على كيفية تحقيق التوازن مع القوى العالمية الأخرى.

وفي مجال التصنيع، يسلط يوسف الضوء على تجربة المغرب في إنشاء مصنع للبطاريات الكهربائية بالتعاون مع شركة صينية رائدة، ويؤكد على أهمية استخدام الخامات المحلية واكتساب التكنولوجيا الصينية، مع الحرص على نقل المعرفة وتدريب الكوادر المحلية. ويشدد على ضرورة تحقيق دول الخليج تنمية حقيقية مستدامة ومستمرة.

الإمارات تتصدر بيع الذهب لعُمان

تصدرت الإمارات قائمة الدول المصدرة للذهب لسلطنة عُمان بنهاية مايو/أيار من العام الجاري، بما قيمته 170,39 مليون ريال (443 مليون دولار) بما يعادل 96,5% من إجمالي مشتريات السلطنة، تليها هونغ كونغ بنحو 3,1 ملايين ريال، ثم تركيا بـ 1,42 مليون ريال، والبحرين بحوالي 680,68 ألف ريال، وروسيا بقيمة 314,6 ألف ريال. وقفزت قيمة الواردات بنسبة 41% على أساس سنوي، إلى نحو 176,59 مليون ريال، مقارنة بحوالي 125,1 مليون ريال في نفس الفترة من 2023. وبلغ مجموع أوزان الذهب المستورد نحو 8443 كيلوغراماً، مقابل 5675 كيلوغراماً في الفترة المناظرة. وفقاً لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، التي أوردتها وكالة الأنباء العمانية، أمس.

أخبار العرب

صعود مؤشرات مصر

حققت الأسهم المدرجة في البورصة المصرية مكاسب بقيمة 25 مليار جنيه (513 مليون دولار)، خلال الأسبوع الماضي، حيث زاد رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في السوق الرئيسي، إلى مستوى 2,068 تريليون جنيه، بنمو بلغت نسبته 1,2%. ووفقا للتقرير الأسبوعي للبورصة المصرية، ارتفع إجمالي قيمة التداول في البورصة إلى 309,8 مليارات جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو 5,678 مليارات ورقة منفذة على 625 ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها 389,7 مليار جنيه، وكمية التداول بلغت 4,765 مليارات ورقة منفذة على 613 ألف عملية خلال الأسبوع السابق.

واستحوذت الأسهم على 8,86% من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، في حين مثلت قيمة التداول للسندات وأذون الخزانة نحو 91,14%. أما المؤشرات، فارتفع المؤشر الرئيسي «إيجي إكس 30» بنسبة 1,73% ليغلق عند مستوى 30141 نقطة. وصعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس 70»، بنسبة 3,71% ليغلق عند مستوى 6900 نقطة. ونما مؤشر «إيجي إكس 100» الأوسع نطاقاً بنسبة 2,93%، ليصل إلى مستوى 9881 نقطة.

مكاسب لأسهم الإمارات

عززت أسواق الأسهم الإماراتية مكاسبها خلال تداولات الأسبوع الماضي، وربح رأسمالها السوقي ما يربو على 21 مليار درهم (5,7 مليارات دولار). فقد ارتفع رأس المال السوقي للأسهم المدرجة، من 3,535 تريليونات درهم، موزعة بواقع 2,83 تريليون درهم للأسهم المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، و721,5 مليار درهم للأسهم المدرجة في سوق دبي المالية. وتوزعت المكاسب السوقية المتحققة على مدار الأسبوع، بواقع 13,7 مليار درهم لأسهم سوق أبوظبي للأوراق المالية، و7,3 مليارات درهم لأسهم سوق دبي المالي، وفق البيانات التي أوردتها وكالة الأنباء الإماراتية «وام». واستقطبت الأسهم المحلية سيولة خلال أسبوع بنحو 7,6 مليارات درهم، موزعة بواقع 6,04 مليارات درهم في سوق أبوظبي و1,56 مليار درهم في سوق دبي. وجرى التداول على نحو 2,57 مليار سهم عبر تنفيذ ما يربو على 137,7 ألف صفقة.

أخبار العالم

المعاشات لا تكفي الكوريين

أظهرت بيانات رسمية في كوريا الجنوبية، أن كبار السن حصلوا على معاش يبلغ 650 ألف وون (486,7 دولاراً) شهرياً في المتوسط في عام 2022، ما يُعَدّ أقل بكثير عن الحد الأدنى لتكلفة المعيشة. وفقاً للبيانات التي جمعتها هيئة الإحصاء الكورية، تلقى ما مجموعه 8,18 ملايين شخص تبلغ أعمارهم 65 عاماً أو أكثر، أو 90,4% من إجمالي السكان في هذه الفئة العمرية، معاشات من أكثر من برنامج، بما في ذلك المعاش الوطني الأساسي، في عام 2022. وبلغ متوسط المعاش الشهري 650 ألف وون، ما يمثل زيادة بنسبة 8,3% على أساس سنوي، وهو أكبر من الحد الأقصى للمعاش الوطني الأساسي البالغ 623,368 وون. لكن المعهد الوطني لأبحاث المعاشات قال إن كبار السن يحتاجون إلى 1,24 مليون وون على الأقل شهرياً للعيش.

مصفاة نفط صينية لجنوب السودان

وقعت شركة «شنغلي أويلفيلد كير» للهندسة والبناء، وهي شركة صينية، اتفاقية مع شركة النيل للبترول المملوكة للدولة في جنوب السودان لبناء مصفاة نفط ومرافق تخزين حديثة في جنوب السودان. ووقّع رئيس الشركة الصينية «وو سونغ»، والمدير الإداري لشركة جنوب السودان محمد لينو بنيامين، مذكرة تفاهم ستمكن الشركة الصينية من البدء فوراً بالاستثمار في جنوب السودان، وفق ما نقلت وكالة شينخوا الصينية، أمس. وقال بنيامين في حفل التوقيع الذي أُقيم في جوبا، إنه «من خلال مذكرة التفاهم هذه، نأمل أن تتمكنوا من ترجمتها إلى اتفاقيات ومشاريع نعمل عليها معاً». وذكر وو أن شركة شنغلي «أويلفيلد كير» ستشرع بالاستثمار دون تردد، بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية والكفاءة التشغيلية.